مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة
المجلد 05 ، العـدد: 02 (2022)، ص 167- 186
ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

دور المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك الناشطة في السوق الأردني للفترة (2016-2020)

The role of financial information extracted from the financial statements in improving the financial performance of banks active in the Jordanian market for the period (2016-2020)

كروشة فاطمة الزهراء [1] *، ديش فاطيمة الزهرة [2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،
kerrouchafatima@hotmail.fr.

[2] كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،
fatimakhnsae@yahoo.fr.

تاريخ الاستلام: 2022-08-15 **تاريخ القبول:** 2022-10-14 **تاريخ النشر:** 2022-10-30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي للبنوك الأردنية والمدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2016-2020)، وذلك باستخدام النسب المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي للبنوك، لمعرفة مستوى أدائها خلال فترة الدراسة. ولأغراض تحقيق هدف الدراسة تم استخراج متوسط المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم نشاط بنوك عينة الدراسة والتي تمثل جميع البنوك الناشطة في السوق الأردني والبالغ عددها 15 بنك. في إطار اختبار صحة الفرضيات من خلال تحليل مجموعة من النسب المالية التي تعكس الجانب المالي للبنوك الأردنية خلال فترة الدراسة فبالنسبة لمؤشر السيولة السريعة أعلى نسبة حققها بنك الأردن 0.43 أما أدنى قيمة فقد حققها البنك التجاري الأردني بقيمة 0.12. أما من ناحية الربحية فأقل قيمة حققها البنك الأردني الكويتي بـ 1.6 % أما أعلى قيمة فكانت لبنك الأردن بـ 1.8 % بالنسبة لـ (*ROA*) أما بالنسبة لـ (*ROE*) فأعلى قيمة ظهرت في البنك الإسلامي الأردني بـ 15.76 % وأقل عائد في البنك الإسلامي الكويتي والمقدر بـ -0.99 %.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي؛ البنوك الأردنية؛ النسب المالية؛ السوق الأردني.

تصنيف JEL : G21 ؛

Abstract: This study aims to identify the level of financial performance of Jordanian banks listed on the Amman Stock Exchange during the period (2016-2020), using the financial ratios approved in evaluating the financial performance of them, to determine the level of their performance during the study period. In the context of testing the validity of the hypotheses by analyzing a set of financial ratios that reflect the financial aspect of the Jordanian banks during the period study. As for the quick liquidity index, the highest ratio achieved by the Bank of Jordan was 0.43 while the lowest value was achieved by the bank Jordanian commercial with a value of 0.12. In terms of profitability, the lowest value achieved by the Jordan Kuwait Bank was 1.6% while the highest value was for the Bank of Jordan with 1.8% in relation to (ROA) and as for (ROE), the highest value appeared in the Jordan Islamic Bank with 15.76% and the lowest return In the Islamic Bank of Kuwait, estimated at -0.99%.

Keywords: Financial performance, Jordanian banks, Financial ratios, Jordanian Market,
JEL Classification Codes G21;

*: المؤلف المرسل

دور المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك الناشطة في السوق الأردني للفترة (2016-2020)

1. مقدمة:

يعتبر تقيم الأداء المالي لأي مؤسسة مصرفية هاما جدا، لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياستها وقراراتها، فضلا عن معرفة مواقع القوة فيها والتأكيد عليها لتعزيزها، وكذا مواقع الضعف والانحراف فيها للعمل على تلافيها والتخلص منها أو تقليصها. حيث يساهم الأداء المالي في البنوك بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وكل ذلك سيساهم في تحسين مستوى أداء البنك ويعزز من قدرته التنافسية.

إن التحليل المالي للقوائم المالية من أهم الأساليب المستخدمة في تحليل الوضعية المالية لأي مؤسسة وخصوصا التحليل المالي بالنسب المالية التي تساهم في تقييم الأداء المالي للبنوك إلى جانب توفير معلومات مالية هامة تساهم في تقدير الوضع المالي الحالي وتشخيصه والتنبؤ بالوضع المستقبلي بناءا على مؤشرات ونماذج أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، وبما يساعد في تقييم الأداء المالي للبنوك.

أهمية البحث: انطلاقا من أهمية النسب المالية وجودتها في تقييم الأداء المالي للبنك من جهة، والتحليل المالي للوضعية المالية من جهة أخرى، يقوم متخذ القرار بتوظيف المعلومات المالية التي يتحصل عليها من المحيط الداخلي للبنك بالدرجة الأولى في بناء القرارات التي تحافظ على البقاء والاستمرارية.

أهداف البحث: سنحاول في هذا البحث التعرف على النسب المالية التي تعتبر مهمة في نشاط البنوك، واختبار قدرتها على التقييم المالي للبنوك من أجل اتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقييم.

إشكالية البحث: بناء على ما تم ذكره سابقا سيتم طرح الاشكالية الرئيسية والمتمثلة في:

ما مدى مساهمة المعلومات المستخرجة من القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في السوق الأردني؟

فرضية البحث: للإجابة على الإشكالية السابقة، يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية أساسية، ضرورية وكافية لتفسير الأداء المالي للبنوك الأردنية الناشطة في السوق الأردني.
- تساهم النسب المالية مساهمة فعالة في تحسين الأداء المالي للبنوك الأردنية.

مجتمع وعينة البحث: يشكل مجتمع الدراسة جميع البنوك الناشطة في السوق الأردني والمدرجة في بورصة عمان للفترة (2016-2020) سواء كانت بنوك أردنية او أجنبية تجارية أو إسلامية والذي بلغ عددها 15 بنك وبما ان مجتمع الدراسة يضم فقط هذه البنوك ارتأينا أن ندرس جميع هذه البنوك كعينة دراسة.

منهجية البحث والأسلوب الاحصائي المستخدم: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث ولتحقيق فهم أفضل وأدق للظواهر المتعلقة بها بالإضافة إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري لظاهرة البحث، أما المنهج التحليلي فقد استخدم في الجانب العملي من هذه الدراسة من خلال تحليل البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية لبنوك عينة الدراسة، ومن ثم إيجاد الدلالات والعلاقات بين بنود القوائم المالية من خلال التحليل الكمي للنسب المالية. ولغاية تحقيق هدف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها قمنا باحتساب مجموعة من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للبنوك المذكورة وذلك خلال الفترة (2016-2020) والتي تعكس جوانب الأداء المالي للبنوك وهي: نسبة السيولة السريعة، نسبة العائد على الموجودات، نسبة العائد على الملكية، نسبة اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية، نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الودائع، نسبة المديونية ونسبة الودائع إلى اجمالي الأصول من خلال برنامج **(Excel)**. ثم تحديد متوسط هاته النسب المالية والانحراف المعياري لها الذي يعكس مقدار تشتت هاته القيم عن متوسطها الحسابي بغية تحليلها وتتبع مسار تطورها خلال فترة الدراسة.

تعريف الأداء (performance concept): تنوعت النظرة للأداء بتنوع المدارس والنظريات فأتباع المدرسة البيروقراطية تنظر إلى الأداء نظرة نمطية ومعيارية من خلال الأداء المحدد مسبقا أما مدرسة الإدارة العلمية كانت خلال تنميط الأداء الفردي والقيام بمنافسات للرفع من الأداء، وكذلك الرفع من الإنتاجية في إطار دراسة الوقت والحركة أما فيما يخص رؤية مدرسة العلاقات الإنسانية فاهتمت بانعكاسات العوامل الاجتماعية والإنسانية وظروف العمل على الأداء. وهناك عوامل تبين مفهوم الأداء وسنذكرها كما يلي (مرتضى نوه، 2014، ص 48):

-**الكفاءة:** وتشير إلى معنى تخفيض الموارد المتاحة للمنظمة ومن خلال هذه الموارد يتم الوصول إلى الأهداف الموضوعة كما يمكن حسابها بالعلاقة الموالية: $\text{الكفاءة} = \frac{\text{قيمة المخرجات}}{\text{تكلفة المدخلات}}$

- **الفعالية:** ويشتمل مفهوم الفعالية على تحقيق أهداف المنشأة في إطار الأداء الحسن، أي مدى قيام الموظفين والمديرين بالأداء المطلوب منهم للوصول للأهداف، وهل توجد أنشطة تستنزف الطاقات دون داع. كما يمكن قياس الفعالية تبعا لأهداف المنظمة أي مدى التقارب بين الأهداف و النتائج.

-**الإنتاجية:** وتعني العلاقة التي تربط النتائج الفعلية بالوسائل المستخدمة للوصول إليها، وبمعنى آخر الإنتاجية هي الربط بين الفعالية لتحقيق الأهداف والكفاءة في الاستخدام الأمثل للموارد.

أهمية تقييم الأداء: يمكن إيجاز أهمية تقويم الأداء على أنه يوفر تقييم الأداء قياسا لمدى نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز أداء المنظمة لمواصلة البقاء والاستمرار. يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنظمات مما يؤدي إلى تحسين أداءها. تحقيق درجة من الموائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة والبيئة التنافسية. تحديد درجة الاتساق بين الأهداف الاستراتيجية المحددة لتحقيقها وقدرة الإدارة على اختيار البدائل الاستراتيجية.

مفهوم تقييم الأداء البنكي: ويشير مفهوم الأداء في البنوك إلى مجموعة الوسائل اللازمة والأنشطة المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة بها من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف (الربيعي و راضي، 2011، ص 145).

ويمكن القول بأنها عملية شاملة تستعمل فيها كل البيانات المحاسبية والمعلومات الأخرى للتعرف على حالة المصرف المالية والتعرف على الطريقة التي تم إدارة البنك بها، أما استراتيجيا فإن تقييم الأداء هو تحديد لكل من نقاط القوة والضعف مما يساعد على وضع مخطط القرارات المتعلقة بعملية إدارة أصول وخصوم المصرف (قريشي، 2004، ص 90).

أساليب تقييم الأداء : يمكن تصنيف أساليب تقييم الأداء إلى نوعين كما يلي:

1- أسلوب التحليل المالي للقوائم المالية: أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي واكبت عصر العولمة وتطور وسائل الاتصال الإلكتروني إلى تزايد أهمية البيانات المحاسبية التي تشكل العصب الحيوي في اتخاذ القرارات، لما تقدمه من عون في تسهيل قراءة البيانات والمؤشرات الناتجة من العمليات المحاسبية للوحدات الاقتصادية. ولغرض الإفصاح عن قيمة المعلومات المحتواة في القوائم المالية كان لابد من ظهور ما يعرف اليوم بالتحليل المالي والذي يعتبر إحدى الأدوات المحاسبية التي تساعد في الحصول على معلومات مختلفة عن القوائم المالية، بحيث يؤدي دورا هاما في عملية تقييم الأداء والتنبؤ بنجاح الشركات أو تعثرها.

1-1 مفهوم التحليل المالي

يرى (الشديفات، 2001) أن التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي فهو الأساس الذي يمكن من خلاله التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وعليه يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح". وهذا يتوافق مع تعريف (PERNTEIN & LEOPOLD, 1993) بأنه الإجراءات التي تهدف إلى تقييم المركز المالي الحالي والسابق للمنشأة، سعيا إلى تحقيق أفضل التوقعات حول أداء وظروف المنشأة مستقبلا.

وعرف (الصياح و العامري، 2007، ص 47) التحليل المالي "بأنه تشخيص حالة من الحالات وإبراز نقاط الضعف أو القوة فيها" وتوصلا إلى أن مفهوم التحليل المالي مرتبط بنوعين من التحليل: التحليل باستخدام النسب المالية والتحليل باستخدام الأساليب الكمية، فإذا اعتمد التحليل على النسب فإنه يقصد به "ايجاد علاقات بين مقدارين أو متغيرين محاسبيين تربطهما علاقات أو خواص مشتركة لدراسة حالة معينة".

ومما سبق يمكن القول بأن التحليل المالي هو فحص القوائم المالية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترات الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة عن فترات مقبلة، وتقييم أدائها الحالي وذلك من أجل مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات.

2-1 أهمية التحليل المالي: وتكمن أهمية التحليل المالي فيما يلي (الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، 2009، ص 16):

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة لا سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.

- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع و تقييم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.

ويعتبر التحليل المالي ذا أهمية من ناحية إدارية حيث يستعين به المدراء وخاصة الماليون منهم لدعم التخطيط المالي بالمعلومات المالية الدقيقة، وكذلك يساعدهم في وضع السياسات المالية مستقبلا، وأيضا في وضع نظام الرقابة الفعالة وفي تقييم الأداء.

1-3 مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي (الشنباري، 2006):إن التحليل المالي الجيد هو الذي يبدأ بفهم المحلل لهدفه لأن هذا الفهم يمكن المحلل من تركيز جهوده مباشرة على النقاط التي يحتاج إلى استيضاحها وفي ذلك توفير للوقت والجهد. وبشكل عام يمكن حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي:

1-3- 1 المعلومات و البيانات الأساسية: وتشمل الميزانية العمومية؛ قائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية؛ الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.

1-3-2 المعلومات و البيانات الإضافية: إن القوائم المالية ليست كافية لإعطاء صورة كاملة عن حال المشروع مما يترتب عليه حاجة المحلل إلى مجموعة من البيانات الإضافية والتي تمكنه من استكمال هذه الصورة سعيا وراء تفسير دقيق وواضح لنتائج عملية التحليل المالي، وتشمل البيانات الإضافية ما يلي: تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛ المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة؛ الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية؛ بيانات عن المديرين في المنشأة؛ بيانات عن بعض الأحداث التي حدثت بعد تاريخ إعداد الميزانية؛ بيانات عن المؤثرات الخارجية على المشروع.

1-4 الجهات المستفيدة من التحليل المالي: إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها منه، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالا واسعا نذكر (عقل، مقدمة في التحليل المالي، 2006):

1-4-1 المستثمرون: المستثمرون في الوحدة الاقتصادية يهتمون بالحصول على المعلومات المالية لمعرفة العائد على أموالهم المستثمرة، وسلامة الاستثمار في المشروع، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالاستثمارات أو التخلي عنها كما يفيدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ومنها: أداء المؤسسة المالي على المدى القصير والطويل؛ سياسة توزيع الأرباح المتبعة؛ الهيكل المالي للمؤسسة ونقاط الضعف والقوة التركيبية التي اتخذها هذا الهيكل؛ إمكانية تطور المؤسسة ونموها وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمها (العصار، 2001، ص 153).

1-4-2 الدائنون: يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ الاستحقاق، ويتم تركيز التحليل على: سيولة المؤسسة باعتبارها من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير.

1-4-3 ادارة الشركة: تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي خاصة وأنها تعمل بتحقيق مصلحة الملاك والتي تتمثل في تعظيم الربحية أو مضاعفة حق الملكية وأيضا الدائنون من حيث التأكد من سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل الاستحقاق، حيث تهتم ادارة المشروع في الحصول على المعلومات التالية: ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على

الاستثمار؛ معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة؛ كفاءة إدارة الموجودات؛ نتيجة مقارنة المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى.

1-4-4 العاملون في المؤسسة: ويهتم العاملون في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي وذلك لسببين أساسيين وهما: تعزيز شعور الانتماء والإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية. معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من معرفة الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة.

1-4-5 المصالح الحكومية: يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية: مراقبة الأسعار؛ تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛ التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛ غايات إحصائية.

1-4-6 سماسرة الأوراق المالية (عقل، 2008، ص 117): حيث يهتمون بنتائج التحليل المالي للتعرف على: التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم و أسعار أسهم الشركات المنوي الاستثمار فيها.

1-5 أساليب التحليل المالي:

1-5-1 التحليل الرأسي أو العمودي (Vertical Analysis): يقوم هذا الأسلوب على عملية المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية أي نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم أخر في القوائم المالية التي تخص نفس السنة المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى، فمثلا يتم حساب نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي، أو نسبة صافي الربح في قائمة الدخل إلى إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي. إن المقارنة في ظل هذا الأسلوب تتخذ شكل نسب مئوية وبالتالي تساهم في معرفة الوزن النسبي لعناصر القوائم المالية، إلا أن هذا وحده ليس كافيا ما لم يتم تفسير دلالة هذا الوزن والربط بين هذه الأوزان النسبية واستخلاص النتائج التي تحقق الأهداف المرجوة (GIBSON & CHARIE, 2001).

1-5-2 التحليل الأفقي (Horizontal Analysis): يلجأ رجال الأعمال إلى التحليل الأفقي لتلافي سمة الجمود التي يتصف بها التحليل الرأسي وذلك بدراسة حركة البند، أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية في مجال المقارنة، وهذا ما يوفر للتحليل المالي الأفقي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع المنشأة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للبيانات المالية المنشورة للمنشأة على مدار عدة فترات متتالية تمتد مثلا من 5-10 سنوات، وتعامل السنة أو الفترة المالية الأولى كسنة أساس ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس (مطر، 2003).

1-5-3 النسب المالية (Financial ratios): تعتبر النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا وسهولة، فالنسب المالية تعطي انطباع إيجابي أو سلبي حول سير الوضع المالي للشركة، فهي علاقة بين بنود الميزانية بعضها ببعض عن نقاط القوة والضعف في النواحي المالية (PERNTEIN & LEOPOLD, 1993). لذلك يهتم المقرض

بسيولة المنشأة إذا كان القرض قصير الأجل، أما إذا كان القرض طويل الأجل فيهتم المقرض بقدرة المنشأة على سداد خدمة الدين أي قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية لتسديد الفوائد والأقساط (الزبيدي، 2000).

2-الأساليب الحديثة في التقييم المالي: تنقسم الأساليب الحديثة إلى قسمين (الحيالي، 2009، ص39):

2-1 الأساليب الرياضية: أصبحت الأساليب الكمية للتحليل المالي الطريقة المثلى لحل أعقد المشاكل، وبأسرع وقت وأقل تكلفة، ولا يقصد بالطرق الرياضية الجانب النظري فقط بل يشمل الجانب التطبيقي أيضا خصوصا عندما يتم دراسة علاقة ظاهرتين أو أكثر، كالعلاقة بين المصروفات والأرباح.

2-2 الأساليب الإحصائية: والتي تعتمد على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من بيانات ولعدد من السنوات، بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة والتي يعبر عنها قياسيا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، ويعرف الرقم القياسي بأنه رقم أو مقياس احصائي تم تصميمه بقصد اظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة.

الدراسات السابقة:

دراسة (علي الريان، 2020) وهي دراسة بعنوان **أثر خصائص لجان التدقيق على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خصائص لجان التدقيق على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2010-2017) وقد تم قياس خصائص لجان التدقيق من خلال مجموعة من المؤشرات وهي حجم لجان التدقيق، استقلالية أعضاء لجان التدقيق، عدد اجتماع لجان التدقيق، خبرة أعضاء لجان التدقيق. أما الأداء المالي فقد تم قياسه باستخدام كل من مؤشر العائد على حقوق الملكية وربحية السهم. أجريت هذه الدراسة على جميع البنوك الأردنية والبالغ عددها 13 بنكا باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي وأسلوب الانحدار المشترك من خلال برنامج (**SPSS**). و قد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان التدقيق على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

دراسة (محصول و موصو، 2019) وهي دراسة بعنوان **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية في الأردن خلال الفترة 2013-2018 وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تقيس أداء البنك محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنك استطاع تحقيق معدلات ربحية جيدة تدل على كفاءته في استغلال الموارد المتاحة أمامه، إلى جانب تمتعه بسيولة كافية تجعله بعيدا عن المخاطر على الرغم من اعتماده على نسب مديونية مرتفعة وهذا بسبب تحقيقه أرباح صافية كبيرة، كما تشير أيضا نتائج الدراسة إلى أن البنك له قدرة كافية على رد الودائع لأصحابها في أي وقت، مما يجعله في مأمن عن مواجهة مختلف المخاطر، ما يعكس أداؤه الجيد.

دراسة (قروش و آخرون، 2021) وهي دراسة بعنوان **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية والذي بلغ عددها 5 بنوك تجارية ناشطة بالجزائر البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك (**BNP Paribas**)، بنك الخليج الجزائري، بنك (**Fransa Bank EL-Djazair**) من خلال تحليل

القوائم المالية لهذه البنوك خلال الفترة 2015-2019 باستخدام عشر نسب مالية تعبر عن الجوانب المالية للبنك. و توصلت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية حدد نقاط القوة والضعف بالبنوك محل الدراسة، كما ساهم في تقييم الأداء المالي بها، وأوضحت هذه النسب مستويات أداء مالي متفاوتة من بنك لآخر.

دراسة (عزوزة، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2008-2013 دراسة حالة لمجموعة من البنوك الماليزية، 2017) وهي دراسة بعنوان **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2013-2008) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2013-2008)، وتصادف هذه الفترة الأزمة المالية العالمية والتي انتشرت في العالم في أواخر سنة 2008، حاولت هذه الدراسة إلى إمكانية تحديد مستوى الأداء المالي لهذه البنوك خلال نفس الفترة، ولأجل ذلك استخدمت النسب المالية لعدة جوانب، جانب السيولة، العائد، وجودة الأصول، المديونية وأيضا المخاطرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الأداء المالي لهذه البنوك كان ضعيفا بالرغم من ارتفاع نسب السيولة وكذلك نسبة كفاية رأس المال، وذلك نتيجة لانخفاض العائد وارتفاع نسبة المديونية والمخاطرة في البنوك الماليزية المدروسة.

النسب المالية لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2020-2016):

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي والأكثر انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات ومما ساعد على انتشارها سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة، حيث أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقويم الأداء في المشاريع الاقتصادية (عزوزة ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2015-2008) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية، 2017، ص 86).

عند تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية لأي وحدة اقتصادية يتم استخدام مجموعة من النسب، والتي يمكن تقسيمها الى مجموعات، كل مجموعة من هذه النسب تقيس ظاهرة معينة وتدرسها، وسنتطرق الى تعاريف النسب المستخدمة في الدراسة، والتي تم اختيارها حسب ما يتوافق والدراسة كون هذه النسب يمكنها قياس الأداء المالي للبنوك الأردنية.

نسب السيولة: تعرف السيولة بمعناها العام على أنها مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها وذلك لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، ويعتبر النقص في السيولة من بين الأسباب الرئيسية لتفاقم الأزمات المالية. بصورة أساسية تقوم نسب السيولة على قاعدة التوافق بين هيكل استحقاق المطلوبات وهيكل استحقاق الموجودات (الامام، 2017، ص 115).

نسبة السيولة السريعة: تظهر نسبة السيولة السريعة قدرة البنك على تلبية الالتزامات قصيرة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل، من حيث عدم الحاجة لتسييل استثماراته (James, 2016, P 26). و يوضح الجدول رقم 1 هذا المؤشر لجميع البنوك الأردنية خلال الفترة 2016-2020. نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$

جدول رقم (1): نسبة السيولة السريعة (مرة)

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي	المعياري الانحراف
البنك الإسلامي الأردني	0.32	0.33	0.27	0.26	0.22	0.28	0,045276926
البنك الأردني الكويتي	0.28	0.29	0.22	0.27	0.24	0.26	0,029154759
البنك التجاري الأردني	0.16	0.17	0.15	0.12	0.17	0.154	0,020736441
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	0.27	0.28	0.27	0.25	0.25	0.264	0,013416408
بنك الاستثمار العربي الأردني	0.304	0.303	0.302	0.301	0.300	0.302	0,001581139
بنك صفوة الاسلامي	0.280	0.16	0.14	0.22	0.23	0.206	0,056391489
بنك الاتحاد	0.280	0.25	0.19	0.25	0.27	0.248	0,034928498
بنك المؤسسة العربية المصرفية	0.25	0.19	0.200	0.16	0.18	0.196	0,033615473
البنك الاستثماري	0.28	0.28	0.26	0.24	0.200	0.252	0,033466401
بنك المال الأردني	0.32	0.36	0.25	0.22	0.24	0.278	0,059329588
بنك سوسييتيه جنرال	0.24	0.18	0.24	0.200	0.180	0.208	0,030331502
بنك القاهرة عمان	0.35	0.36	0.24	0.25	0.23	0.286	0,063482281
بنك الأردن	0.43	0.35	0.37	0.38	0.33	0.372	0,037682887
البنك الأهلي الأردني	0.19	0.24	0.22	0.18	0.18	0.202	0,026832816
البنك العربي	0.39	0.36	0.35	0.38	0.41	0.378	0,023874673

المصدر: من القوائم المالية للبنوك الأردنية المتوفرة على الموقع الالكتروني: .(exchange, 2016-2020)

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط السيولة السريعة ظهرت منخفضة ومتقاربة لدى بنوك خلال سنوات الدراسة ما يعكس وجود مشكل سيولة في البنوك المدروسة حيث أنها لم تتجاوز قيمة الواحد ما يعني عدم قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل ما يؤدي بدوره إلى حاجة هذه الأخيرة في تسييل استثماراتها. أما قيم الانحراف المعياري تظهر متقاربة ومنخفضة بين جميع البنوك ما يعني انخفاض انحراف قيم نسبة السيولة عن متوسطها الحسابي وهو مؤشر جيد. ظهرت أعلى نسبة في بنك الأردن سنة 2016 بقيمة 0.43 أي 43 %، في حين أدنى قيمة لنسبة السيولة حققها البنك التجاري الأردني سنة 2019 بقيمة 0.12 أي 12 %.

نسب الربحية: تعد هذه النسب من أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، إذ أن هذه النسب تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه النسب تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها (بن جدو، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة تحليلية للبنك الأمريكي Ameriserv Financial INC للفترة الممتدة بين 2010-2019، 2020، ص 237).

نسبة العائد على الموجودات (ROA): تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والأصول المستخدمة لكسب الأرباح، أي تقيس الأرباح المحققة للبنك جراء استثماره وتوظيفه لأصوله (بن جدو ، بناء نموذج هيكلي لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية- دراسة عينة من البنوك الجزائرية للفترة الممتدة بين 2005-2019، 2021، ص 325). يوضح الجدول رقم 2 هذا المؤشر لجميع البنوك الأردنية خلال الفترة 2016-2020. العائد على الموجودات= صافي الربح / اجمالي الموجودات

جدول رقم (2): نسبة العائد على الموجودات أو العائد على الأصول (%)

	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنك الإسلامي الأردني	1.32	1.29	1.200	1.220	1.080	1.222	0,09338094
البنك الأردني الكويتي	1.100	0.950	1.550	1.090	-0.160	0.906	0,637283297
البنك التجاري الأردني	0.74	0.27	0.37	0.38	0.04	0.36	0,252685575
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	1.680	1.540	1.140	0.990	0.510	1.172	0,465263366
بنك الاستثمار العربي الأردني	1.250	0.930	0.830	0.760	0.520	0.858	0,306865877
بنك صفوة الاسلامي	0.620	0.600	0.740	0.640	0.560	0.632	0,04163332
بنك الاتحاد	1.140	0.970	1.060	0.830	0.570	0.914	0,224120503
بنك المؤسسة العربية المصرفية	1.260	1.150	0.850	0.170	0.100	0.706	0,557643853
البنك الاستثماري	1.640	1.470	1.390	1.370	0.490	1.272	0,449911102
بنك المال الأردني	0.800	1.370	1.540	1.320	1.100	1.226	0,2852718
بنك سوسييتيه جنرال	0.840	0.580	0.490	0.590	0.400	0.58	0,164468842
بنك القاهرة عمان	1.390	1.070	1.010	0.880	0.520	0.974	0,315642203
بنك الأردن	1.800	1.780	1.570	1.490	1.310	1.59	0,205548048
البنك الأهلي الأردني	0.220	0.490	0.760	0.800	0.340	0.522	0,254597722
البنك العربي	0.88	0.8	1.7	1.61	0.08	1.014	0,663686673

المصدر: من القوائم المالية للبنوك الأردنية المتوفرة على الموقع الالكتروني: .(exchange, 2016-2020)

يتضح من الجدول أن قيمة الوسط الحسابي لنسبة العائد على الموجودات كانت متقاربة تقريبا بين جميع البنوك، حيث كان أعلى عائد بين كل البنوك سنة 2016 في بنك الأردن والمقدر بـ 1.800 %، وأقل عائد سنة 2020 في البنك الأردني الكويتي والمقدر بـ -1.600%. بالعموم ظهرت نسبة العائد على الموجودات منخفضة جدا أقل من الواحد صحيح بالنسبة لجميع البنوك ما يعني عدم قدرة هذه البنوك على كفاءة إدارة واستثمار أصولها أو موجوداتها. ويرجع تذبذب العائد على الأصول في هذه البنوك نتيجة تحفظها في كيفية استثمار أصولها لأن الاستثمار في هذه الفترة

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

خصوصا في سنة 2020 والمتزامن مع ظهور أزمة كورونا يستلزم التحوط له جيدا خوفا من الخسارة، فتفضل في بعض الأحيان الاحتفاظ بأموالها بدلا من المخاطرة.

نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE):يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على تحقيق العائد الملائم لأصحاب حقوق الملكية (كرومي، 2022، ص 39). يوضح الجدول رقم 3 هذا المؤشر لجميع البنوك الأردنية خلال الفترة 2016-2020: نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

جدول رقم (3): نسبة العائد على حقوق الملكية (%)

	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنك الإسلامي الأردني	15.760	14.440	12.660	12.890	10.990	13.348	1,820266464
البنك الأردني الكويتي	6.470	5.750	9.460	6.510	-0.990	5.44	3,866755746
البنك التجاري الأردني	6.400	2.530	3.750	3.820	0.370	3.374	2,19279046
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	12.220	11.460	8.800	7.570	3.330	8.676	3,540088982
بنك الاستثمار العربي الأردني	10.550	8.040	7.960	7.560	5.250	7.782	1,882809072
بنك صفوة الاسلامي	4.300	4.130	5.910	6.930	6.580	5.57	1,291491386
بنك الاتحاد	9.430	8.460	9.490	8.160	5.780	8.264	1,506827794
بنك المؤسسة العربية المصرفية	8.950	8.090	6.070	1.230	0.760	5.02	3,823741623
البنك الاستثماري	9.440	8.670	8.880	8.840	3.230	7.83	2,901591517
بنك المال الأردني	4.480	8.350	10.740	8.550	8.440	8.112	2,2612983
بنك سوسييتيه جنرال	8.170	5.820	6.480	7.510	3.750	6.346	1,711411698
بنك القاهرة عمان	10.740	9.010	8.960	8.030	4.950	8.338	2,131987336
بنك الأردن	10.210	10.790	10.080	9.690	7.870	9.728	1,111044554
البنك الأهلي الأردني	2.070	4.350	7.060	7.220	3.010	4.742	2,385798259
البنك العربي	6.07	5.49	11.81	11.16	0.57	7.02	4,607862845

المصدر: من القوائم المالية للبنوك الأردنية المتوفرة على الموقع الالكتروني: .(exchange, 2016-2020)

يتضح من الجدول أن قيمة الوسط الحسابي لنسبة العائد على حقوق الملكية كانت متقاربة تقريبا بين جميع البنوك، حيث كان أعلى عائد بين كل البنوك سنة 2016 في البنك الإسلامي الأردني والمقدر بـ 15.760 %، وأقل عائد سنة 2020 في البنك الأردني الكويتي والمقدر بـ -0.990 %. نلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية كانت منخفضة طوال فترة الدراسة هذا ما تعكسه قيم الانحراف المعياري التي ظهرت مرتفعة أي أن هناك تباعد بين العوائد أي أن خطورة انخفاض هذه النسبة مرتفعة في بنوك عينة الدراسة في الفترة المدروسة، وهذا ينطبق على ثلاث بنوك هم: البنك الأردني الكويتي

الذي انخفضت فيه نسبة العائد على حقوق الملكية من 6.47 % في أول سنة إلى قيمة – 0.990 % في آخر سنة من نفس الفترة، البنك التجاري الأردني الذي انخفضت فيه نسبة العائد على حقوق الملكية من 6.4 % في أول سنة إلى قيمة 0.37 % في آخر سنة من نفس الفترة، البنك العربي الذي انخفضت فيه نسبة العائد على حقوق الملكية من 6.07 % في أول سنة إلى قيمة 0.57 % في آخر سنة من نفس الفترة. من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدلات العائد على حقوق الملكية ظهرت منخفضة في جميع البنوك خلال سنوات الدراسة ما يعكس عدم قدرة إدارة البنوك في تحقيق أقصى ربح للمساهمين.

نسبة اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية: وتقيس هذه النسبة عدد مرات اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية. يوضح الجدول رقم 4 هذا المؤشر لجميع البنوك الأردنية خلال الفترة 2016-2020. نسبة اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية= $\frac{\text{اجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$

جدول رقم (4): نسبة اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية

	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنك الإسلامي الأردني	11.9617	11.2322	10.5762	10.5529	10.2128	10.9071	0,695486429
البنك الأردني الكويتي	5.9604	6.0464	6.1078	5.9974	6.1562	6.0536	0,079626604
البنك التجاري الأردني	8.6774	9.2433	10.0979	9.9612	9.6942	9.533	0,579738525
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	7.7202	7.6613	8.08817	7.8996	7.5454	7.7829	0,213253641
بنك الاستثمار العربي الأردني	9.0860	9.2502	10.4337	10.8396	10.6747	10.056	0,82608597
بنك صفوة الاسلامي	6.9439	6.9332	7.9371	10.7782	11.7725	8.8729	2,258143944
بنك الاتحاد	8.2551	9.6385	10.2671	11.8254	12.9271	10.5826	1,833661295
بنك المؤسسة العربية المصرفية	7.0876	7.0397	7.1539	7.2601	7.4032	7.1889	0,145544879
البنك الاستثماري	5.8602	6.1723	6.6127	6.6458	6.8571	6.4296	0,404179558
بنك المال الأردني	7.2230	6.8607	6.8508	7.4434	8.9431	7.4642	0,864050027
بنك سوسييتيه جنرال	9.7659	10.0830	13.3248	12.7826	9.3767	10.0666	1,841122657
بنك القاهرة عمان	7.63061	8.3020	8.7260	8.9450	9.1462	8.5499	0,601938356
بنك الأردن	5.7685	5.9150	6.3586	6.5360	5.9645	6.1085	0,323704287
البنك الأهلي الأردني	9.3024	8.9127	9.2378	8.9757	8.9442	9.0745	0,181343351
البنك العربي	6.9282	6.8625	6.9594	6.9372	7.0573	6.9489	0,070517991

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك المتوفرة على الموقع خلال الفترة 2016-2020.

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

تعكس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل موجوداته وتسمى كذلك نسبة الرافعة المالية. من الجدول السابق نلاحظ أن متوسط نسبة اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية كان منخفضا في جميع البنوك ولم يتجاوز 11 % فقد بلغ أعلى قيمة له 10.9071 % في البنك الأردني الإسلامي وأدنى قيمة له 6.0536 % في البنك الأردني الكويتي. بينما كانت أعلى نسبة للرافعة المالية 13.3248 % في بنك سوسييتيه جنرال سنة 2018. وتدل القيم المنخفضة لهذه النسبة على انخفاض المخاطر في هذه البنوك لاعتماد هذه الأخيرة على حقوق المساهمين في تمويل موجوداتها بدلا من أموال الغير.

نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية: تبين هذه النسبة إلى أي مدى يعتمد البنك على حقوق الملكية كإحدى مصادر التمويل، وتقيس قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، فارتفاع هذه النسبة دليل على ارتفاع أمان المودعين (قروش ع.، 2021، ص 36). يوضح الجدول رقم 5 هذا المؤشر لجميع البنوك الأردنية خلال الفترة 2016-2020. نسبة الملكية إلى الودائع= $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$

جدول رقم (5): نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الودائع (%)

	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنك الإسلامي الأردني	9.53	10.220	10.950	11.000	11.360	10.612	0,732918822
البنك الأردني الكويتي	22.02	22.150	22.180	22.890	22.25	22.298	0,341277014
البنك التجاري الأردني	14.45	13.69	13.26	15.06	13.43	13.978	0,75701387
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	16.5	16.69	15.81	16.35	17.63	16.596	0,664364358
بنك الاستثمار العربي الأردني	13.29	12.92	12.34	11.49	11.62	12.332	0,787318233
بنك صفوة الاسلامي	82.47	80.80	83.02	84.65	86.80	83.548	2,279379301
بنك الاتحاد	15.66	13.48	12.21	10.39	9.520	12.252	2,452298921
بنك المؤسسة العربية المصرفية	18.88	19.050	19.29	18.760	19.00	18.996	0,199072851
البنك الاستثماري	25.92	25.33	22.95	22.81	22.400	23.882	1,617426969
بنك المال الأردني	20.32	22.010	22.190	20.69	16.96	20.434	2,104431039
بنك سوسييتيه جنرال	12.76	12.23	9.030	9.590	14.250	11.572	2,202616626
بنك القاهرة عمان	17.13	15.320	14.67	15.090	14.900	15.422	0,984362738
بنك الأردن	23.13	22.700	20.460	20.010	22.970	19.854	1,494399545
البنك الأهلي الأردني	14.25	15.33	14.99	15.28	15.51	15.072	0,496004032
البنك العربي	19.39	19.750	19.370	19.560	18.78	19.37	0,363661931

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك المتوفرة على الموقع خلال الفترة 2016-2020.

من الجدول نلاحظ أن نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حقوق الملكية ظهرت مرتفعة نوعا ما في جميع البنوك أي أكبر من 10 % ما عدى البنك الإسلامي الأردني الذي حقق نسبة تقدر بـ 9.53 % سنة 2016 وبنك الاتحاد الذي حقق كذلك نسبة 9.520 % سنة 2020 ما يعني اعتماد هذه البنوك على حقوق الملكية في رد الودائع. وتعد خطورة انخفاض هذه النسبة أكبر عند البنوك ذات الانحراف المعياري الأكبر، كذلك انخفاض هذه النسبة عند بعض البنوك يدل على اعتماد هذه الأخيرة على أموال الغير بدل من حقوق المساهمين في رد الودائع الأمر الذي يؤكده ارتفاع المديونية أو يعكس مدى اعتماد البنوك على الودائع بدلا من حقوق الملكية.

نسب المديونية: تبين هذه النسبة المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على أموال الغير (الديون) لتمويل احتياجاته، أي هامش الأمان بالنسبة للمقترضين، وتعتبر من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية (أموال الغير)، وكلما انخفضت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل من حيث توفير الأمان للمقترضين، ويفسر انخفاض هذه النسبة الى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، أما ارتفاعها فيشير إلى صعوبة الحصول على قروض اضافية (عزوزة، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية، 2017، ص 88).

نسبة اجمالي الديون أو الالتزامات إلى اجمالي الموجودات: تشير هذه النسبة إلى المخاطر التي تنتج عنها زيادة أو نقصان استثمارات الدائنين أو استثمار أسهم البنك، أي توضح لنا وضعية البنك تجاه الوفاء بالتزاماته (بن جدو، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة تحليلية للبنك الأمريكي Ameriserv Financial INC للفترة الممتدة بين 2010-2019، 2020، ص 237). يوضح الجدول رقم 6 هذا المؤشر لجميع البنوك الأردنية خلال الفترة 2016-2020. نسبة المديونية = $\frac{\text{اجمالي الالتزامات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$

جدول رقم (6): نسبة المديونية (%)

	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنك الإسلامي الأردني	91.64	91.09	90.54	90.520	90.210	90.8	0,566524492
البنك الأردني الكويتي	83.02	83.46	83.63	83.33	83.76	83.44	0,28609439
البنك التجاري الأردني	88.48	89.19	90.10	89.96	89.68	89.482	0,659332996
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	86.44	86.30	86.99	86.68	86.010	86.484	0,372464763
بنك الاستثمار العربي الأردني	87.82	88.07	89.41	89.88	89.79	88.994	0,977716728
بنك صفوة الاسلامي	85.60	85.58	87.40	90.72	91.51	88.162	2,809078141
بنك الاتحاد	87.88	87.16	87.92	89.54	90.40	88.58	1,339402852
بنك المؤسسة العربية المصرفية	85.89	87.79	86.020	86.23	86.49	86.484	0,764578315
البنك الاستثماري	82.69	83.34	84.84	84.56	85.16	84.118	1,054381335

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

بنك المال الأردني	83.36	82.53	82.86	84.11	87.06	83.984	1,819651065
بنك سوسييتيه جنرال	89.76	90.08	92.500	92.180	89.34	90.772	1,45963009
بنك القاهرة عمان	86.46	87.58	88.20	88.52	88.81	87.914	0,932405491
بنك الأردن	82.37	82.88	84.060	84.49	82.95	83.35	0,886707393
البنك الأهلي الأردني	**89.25**	**88.78**	**89.18**	**88.86**	**88.82**	**88.978**	0,219590528
البنك العربي	85.57	85.43	85.63	85.59	85.83	85.61	0,144222051

المصدر: من القوائم المالية للبنوك الأردنية المتوفرة على الموقع الالكتروني: .(exchange, 2016-2020)

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن مديونية البنك أقل من أصوله، لأن نسبة المديونية لم تتجاوز 100 % إلا أنها كانت مرتفعة في كل البنوك فمن المستحسن أن تقل هذه النسبة عن 50 %، حيث بلغت نسبة المديونية أعلى قيمة لها في بنك سوسييتيه جنرال النسبة 92.5% سنة 2018 وأقل قيمة لها في بنك المال الأردني سنة 2017 82.53 %، وكانت هذه النسبة مرتفعة طوال فترة الدراسة وهذا ما تعكسه قيم الانحراف المعياري، أي أن خطورة ارتفاع نسبة المديونية عن وسطها الحسابي مرتفعة في هذه البنوك. ويعود ارتفاع نسبة المديونية إلى الاعتماد الكبير لهذه البنوك على أموال الغير، وقد يكون هذا بسبب ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في هذه البنوك.

نسبة الودائع إلى الموجودات: هي مؤشر على الرافعة المالية، وتصف النسبة المئوية لإجمالي الأصول التي تم تمويلها من قبل الدائنين و المطلوبات والديون. يوضح الجدول رقم 7 هذا المؤشر لجميع البنوك الأردنية خلال الفترة 2016-2020. نسبة اجمالي الودائع إلى الأصول= $\frac{\text{ودائع بنوك و مؤسسات مصرفية+ودائع عملاء}}{\text{مجموع الموجودات}}$

جدول رقم (7): اجمالي الودائع إلى اجمالي الأصول (%)

	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنك الإسلامي الأردني	87,760	87,090	86,360	86,180	86,170	86,712	0,696756772
البنك الأردني الكويتي	76,19	74,66	73,80	72,83	73,00	74,096	1,377907834
البنك التجاري الأردني	79,76	79,05	74,66	66,64	76,80	75,382	5,281469492
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	78,52	78,20	78,18	77,44	75,18	77,504	1,358189972
بنك الاستثمار العربي الأردني	82,87	83,68	77,12	80,290	80,650	80,922	2,565632476
بنك صفوة الاسلامي	82,47	80,80	83,02	84,65	86,80	83,548	2,279379301
بنك الاتحاد	77,35	76,990	79,770	81,360	81,230	79,34	2,080865205
بنك المؤسسة العربية المصرفية	74,73	74,58	72,46	73,43	71,09	73,258	1,52324325

البنك الاستثماري	65,85	63,95	65,88	65,97	65,11	65,352	0,856282664
بنك المال الأردني	68,12	66,23	65,79	64,94	65,93	66,202	1,174295534
بنك سوسييتيه جنرال	80,22	81,12	83,11	81,560	74,840	80,17	3,157910702
بنك القاهرة عمان	76,53	78,630	78,110	74,100	73,380	76,15	2,345836738
بنك الأردن	74,93	74,49	76,86	76,45	73,00	75,146	1,558887424
البنك الأهلي الأردني	75,46	73,180	72,210	72,900	72,090	73,168	1,360613832
البنك العربي	74,44	73,77	74,200	73,710	74,450	74,114	0,356412682

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك المتوفرة على الموقع خلال الفترة 2016-2020.

تعكس هذه النسبة مدى اعتماد البنوك على الودائع لتمويل الأصول، ومن خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة ظهرت مرتفعة في جل البنوك خلال سنوات الدراسة. ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن هناك ثلاث بنوك تميزت بارتفاع متوسط هذه النسبة وهي: البنك الإسلامي الأردني، بنك صفوة الإسلامي، بنك الاستثمار العربي الأردني على التوالي. وهذه النسبة تعبر عن مديونية البنوك ومن المستحسن أن تكون أقل من 50 % لأنها تعبر عن مدى اعتماد البنك على الديون أي على أموال الغير. استنادا على هذا يعتبر البنك الاستثماري هو الأحسن مقارنة مع البنوك الأخرى لاستحواذه على أدنى نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الأصول.

تفسير قيم النسب المالية لبنوك عينة الدراسة: نعلم أن السيولة والربحية وجهان لعملة واحدة، فالبنوك ذات السيولة المرتفعة حققت أدنى مستويات ربحية مثل: بنك الاستثمار العربي الأردني، بنك الأردن، البنك العربي هذه البنوك تتميز بأعلى مستويات من حيث السيولة في حين حققت مستويات متدنية من حيث العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

من جانب السيولة: جميع البنوك المدروسة حققت مستويات متدنية من حيث السيولة خلال فترة الدراسة حيث أنها لم تتجاوز النسبة المرجعية والمقدرة بـ 1 أي 100 % ما يعني وجود مشكلة سيولة في هذه البنوك من حيث عجز هذه الأخيرة في تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة أو بمعنى آخر الموجودات المتداولة لهذه البنوك فير كافية للوفاء بالتزاماتها المتداولة. وهذا الانخفاض عرفته جميع البنوك عبر سنوات الدراسة باستثناء البنك العربي الذي عرف تحسن بالنسبة لمؤشر السيولة من 2016 إلى غاية سنة 2020.

من جانب الربحية: بالنسبة للعائد على الموجودات نلاحظ أن هذه النسبة عرفت انخفاضا هي الأخرى في جميع البنوك خلال سنوات الدراسة؛ أما بالنسبة للعائد على حقوق الملكية عرف كذلك انخفاضا ملحوظا خلال فترة الدراسة.

من جانب المديونية: نلاحظ أن نسب المديونية ظهرت مرتفعة جدا في بنوك عينة الدراسة وهذا الارتفاع يعكس ميل البنوك لتمويل نشاطاتها بأموال الغير. فالاستثمار في القروض عادة ما يكون أحسن من الاستثمار في الأوراق المالية، بالإضافة إلى الاستفادة من الوفر الضريبي. نسبة المديونية في بنوك عينة الدراسة جاءت مرتفعة جدا عموما ما يدل على اعتماد هذه البنوك على أموال الغير وبالتالي ارتفاع المخاطر التي قد يتعرض لها المقرضون والملاك إلى جانب صعوبة الحصول على قروض إضافية لأن انخفاض هذه النسبة هو بمثابة هامش أمان بالنسبة للمقترضين.

من جانب جودة الأصول: انخفاض هذه النسبة عند جل البنوك تقريبا يدل على اعتماد هذه الأخيرة على أموال الغير بدل من حقوق المساهمين في رد الودائع الأمر الذي يؤكده ارتفاع نسب المديونية أو يعكس مدى اعتماد البنوك على الودائع بدلا من حقوق الملكية.

من جانب الرافعة المالية: كانت نسبة الرافعة المالية منخفضة في بنوك عينة الدراسة، أي أن اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله مرتفعة. وتدل القيم المنخفضة لهذه النسبة على انخفاض المخاطر في هذه البنوك لاعتماد هذه الأخيرة على حقوق المساهمين في تمويل موجوداتها بدلا من أموال الغير.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- خلاصة النتائج:

•**نسبة السيولة السريعة:** جاءت نسبة السيولة السريعة منخفضة في جميع البنوك وفي جميع سنوات الدراسة حتى أنها لم تتجاوز 1 مرة أي 100 % (ما يعني مشكل مواجهة هذه البنوك لالتزاماتها قصيرة الأجل). أعلى نسبة حققها بنك الأردن 0.43 أي 43 % سنة 2016 أما أدنى قيمة فقد حققها البنك التجاري الأردني سنة 2019 بقيمة 0.12 .

•**نسبة العائد على الموجودات (ROA):** ظهرت هذه النسبة أيضا منخفضة عند جميع بنوك عينة الدراسة حيث أدنى المستويات تحققت كلها في سنة 2020، فأقل قيمة حققها البنك الأردني الكويتي بـ 1.6 % في سنة 2020 أما أعلى قيمة فكانت لبنك الأردن بـ 1.8 % وهذا يرجع إلى تحفظ البنوك في كيفية استثمار أصولها خصوصا مع أزمة كورونا الأمر الذي أدى بالبنوك بأخذ الحيطة والحذر للتحوط من الخسارة (الاحتفاظ بدل من المخاطرة). تراجع النسب في 2020 والمتزامن مع أزمة كورونا بسبب لجوء أغلب البنوك بإجراءات تمديد فترة القروض لأغلب المتعاملين وتخفيض معدلات الفائدة.

-**نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE):** عرف معدل العائد على حقوق الملكية قيم منخفضة جدا خصوصا سنة 2020 فأعلى قيمة ظهرت في البنك الإسلامي الأردني بـ 15.76 % وأقل عائد سنة 2020 في البنك الإسلامي الكويتي والمقدر بـ -0.99 %. ما يدل على عدم قدرة هذه البنوك في تحقيق أقصى ربح للمساهمين. انخفاض هذه النسبة جاء بشكل واضح على مستوى ثلاث بنوك: البنك الأردني الكويتي انخفض في معدل العائد من 6.47 % سنة 2016 إلى -0.99 % سنة 2020. البنك التجاري الأردني انخفض في معدل العائد من 6.4 % سنة 2016 إلى 0.37 % سنة 2020. البنك الأردني الكويتي انخفض في معدل العائد من 6.07 % سنة 2016 إلى 0.57 % سنة 2020.

•**نسبة اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية: (نسبة الرافعة المالية):** والتي تعكس مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل موجوداته. أخذت قيم منخفضة عموما بحيث أعلى قيمة لها 13.3248 % في بنك سوسيتيه جنرال سنة 2018 وأدنى قيمة 5.76 % في بنك الأردن سنة 2016، أما قيم المتوسطات فكانت متدنية عند جميع البنوك تقريبا. انخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشر جيد على اعتماد البنوك على حقوق المساهمين في تمويل استثماراتها أو موجوداتها بدلا من أموال الغير.

•**نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الودائع:** ظهرت هذه النسبة مرتفعة عند جميع البنوك تقريبا والتي تجاوزت 10 % ما عدى البنك الإسلامي الأردني الذي حقق نسبة منخفضة وذلك راجع لاختلاف طبيعة البنك كونه بنك إسلامي يتميز ببنود

وحسابات تختلف عن بقية البنوك إلى جانب بنك الاتحاد الذي حقق نسبة منخفضة حيث أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى اعتماد البنوك على أموال الغير في رد الودائع وهذا يتماشى مع ارتفاع معدلات المديونية.

•**نسبة المديونية:** أخذت قيم مرتفعة عند البنوك تقريبا في حدود 100 % إلا أنه من الناحية النظرية ألا تتجاوز هذه النسبة 50 % في البنوك. أعلى معدل مديونية تحقق في بنك سوسييتيه جنرال بقيمة 92.5 % سنة 2018 وأقل قيمة 82.53 % سنة 2017 في بنك المال الأردني. ارتفاع هذه الأخيرة يشير إلى الاعتماد على أموال الغير بدلا من حقوق المساهمين، فارتفاع معدلات المديونية يؤدي بدوره إلى ارتفاع المخاطر إلى جانب صعوبة الحصول على قروض إضافية لأن انخفاض هذه النسبة هو بمثابة هامش أمان بالنسبة للمقترضين.

•**نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الأصول:** ظهرت مرتفعة هي الأخرى خلال سنوات الدراسة فأعلى متوسط لهذه النسبة حققه البنك الإسلامي الأردني يليه بنك صفوة الإسلامي ثم بنك الاستثمار العربي الأردني. ومن المستحسن ألا تتجاوز هذه النسبة 50 % لأنها تعبر عن مدى اعتماد البنك على الديون أي على أموال الغير.

2- **خاتمة:** في إطار اختبار صحة الفرضيات من خلال تحليل مجموعة من النسب المالية التي تعكس الجانب المالي للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2016-2020) فبالنسبة لمؤشر السيولة السريعة فقد ظهر بمعدلات منخفضة جدا عند جل البنوك المدروسة والتي لم تتجاوز قيمة الواحد ما يعني أن الأداء المالي لهذه البنوك ظهر ضعيفا من حيث نسبة السيولة. كما أن عائد هذه البنوك عرف انخفاضا ملحوظا في نهاية الفترة مقارنة مع بداية الفترة، ما دل على الأداء المالي الضعيف لعينة الدراسة. أما من ناحية المديونية فقد عرفت هذه الأخيرة ارتفاع ملحوظ خلال فترة الدراسة ما يزيد من عملية الإفلاس والتعثر المالي للبنوك بسبب ارتفاع مخاطر عدم التسديد الناتجة عن عمليات الاستدانة.

3- التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم التوصيات التالية:

- على بنوك عينة البحث التركيز على الأنشطة التي تدر عوائد مصرفية أعلى من غيرها من الأنشطة وتقديم أفضل التسهيلات المصرفية لتشجيع العملاء على الإيداع لدى البنك.
- على البنك التجاري الأردني العمل على تحقيق مستويات ربح تلائم وتليق بإمكانيات البنك، مع الاهتمام بسيولة البنك على المدى القصير.
- على البنك التجاري الأردني التركيز على السيولة في المدى القصير، وكذا إلى مستويات المخاطر التي يواجهها.
- على كل من البنك الإسلامي الأردني وبنك سوسيتيه جنرال أن ينتبها ويتحكما في المخاطر المختلفة التي تواجههما، والتركيز على مستويات ملائمة من التمويل الذاتي بدل من الاقتراض.
- على إدارة البنك التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية.

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

- على بنوك عينة الدراسة زيادة الاهتمام بتقييم أداءها المالي للوقوف على نقاط الضعف والقصور ومعالجتها، فضلا عن معرفة نقاط القوة وزيادتها لتطوير الأداء المالي للبنوك بما يتماشى مع الظروف الحالية وحتى تستطيع مواكبة تطور الأنشطة الاقتصادية والبيئة العالمية.

المراجع:

Amman stock exchange .(2020-2016) .https://www.ase.com.jo/ar/products-services/securties-types/shares .https://www.ase.com.jo/ar/products-services/securties-types/shares .

GIBSON و ،H CHARIE .(2001) .Financial Statement Analysis: Using Financial Accouting Information .South-Western College Publishing,Eight Edition.

Oh James ,2016) .P 26 .(Financial ratios-Pointers to progress, profitability and prosperity . Malaysian Financial Planning Counsil.776-771 ،1 ،

PERNTEIN, P., & LEOPOLD, A. (1993). Analysis of Financial Statments. Business one IRWIN, Fourth Edition.

آسيا كرومي. (2022، ص 39). تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Dupont المعدل لعينة من البنوك الجزائرية الخاصة. مجلة الابتكار والتسويق، 9(2)، 51-31.

أماني عزوزة . (2017، ص 86). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2015-2008) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية. 1(4)، 104-80.

أماني عزوزة. (جوان, 2017). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2008-2013 دراسة حالة لمجموعة من البنوك الماليزية. مجلة دراسات اقتصادية ، الصفحات 80- 104.

أماني عزوزة. (2017، ص 88). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2013-2008) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية. مجلة دراسات اقتصادية، 1(4)، 104-80.

أمينة ميهوب مسعود بن جدو . (2021، ص 325). بناء نموذج هيكلي لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية- دراسة عينة من البنوك الجزائرية للفترة الممتدة بين 2005-2019. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 6(1)، 336-321.

أمينة ميهوب مسعود بن جدو. (2020، ص 237). تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة تحليلية للبنك الأمريكي Ameriserv Financial INC للفترة الممتدة بين 2010-2019. 4(2)، 251-233.

حاكم محسن الربيعي، و عبد الحسين راضي. (2011، ص 145). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. عمان، الأردن: اليازوري للنشر والتوزيع.

حمزة محمود الزبيدي. (2000). التحليل المالي - تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل. عمان، الأردن، ط1: مؤسسة الوراق.

خلدون الشديفات. (2001). الإدارة والتجليل المالي. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

رامي هاشم الشنباري. (2006). التحليل المالي ودوره في صنع القرار الإئتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير ، جامعة العالم الأمريكية.

رشاد العصار. (2001، ص 153). الإدارة والتحليل المالي. الأردن ، عمان: دار البركة للنشر والتوزيع.

صلاح الدين الخزعلي رقية الامام. (2017، ص 115). تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013 بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 12(41)، 112- 125.

عبد الستار مصطفى الصياح، و سعود جايد مشكور العامري. (2007، ص 47). الإدارة المالية: أطر نظرية وحالات عملية. عمان ،الأردن، ط3: دار وائل للنشر والتوزيع.

عدنان النعيمي، و آخرون. (2008، ص 99). الإدارة المالية النظرية والتطبيق. عمان ، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

علي محمد علي الريان. (4 شباط, 2020). أثر خصائص لجان التدقيق على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، الصفحات 1-34.

عيسى فضيلي سمية وآخرون قروش. (2021، ص 36). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2015-2019). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14(1)، 31-46.

عيسى قروش، و آخرون. (2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية – دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، الصفحات 31-46.

محمد جموعي قريشي. (2004، ص 90). تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية -خلال الفترة 1994.2000. مجلة الباحث، الصفحات 89-95.

محمد مطر. (2003). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية. عمان، الأردن، ط1: دار وائل للنشر.

محمود الخلايلة. (1998). التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية. عمان، الأردن،ط1.

مفلح عقل. (2006). مقدمة في التحليل المالي. ط1: دار أجنادين للنشر.

مفلح عقل. (2008، ص 117).

نعمان محصول، و سراج موصو. (2019). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، الصفحات 119-131.

وليد مرتضى نوه. (2014، ص 48). نحو تفعيل نظام المعلومات في البنوك للرفع من مستوى أدائها- دراسة حالة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية وكالات الوادي. جامعة ورقلة: ورقلة.

وليد ناجي الحيالي. (2009، ص 16). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. عمان، الأردن، ط1: إثراء للنشر والتوزيع.

وليد ناجي الحيالي. (2009، ص39).